



مركز حرمون  
للدراستات المعاصرة  
HARMOON  
Arařtırmalar Merkezi  
For Contemporary Studies

## العدالة الانتقالية والمصالحة



ترجمات

ترجمة: أحمد عيشة



## مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسسة بحثية وثقافية مستقلة، لا تستهدف الربح، وتُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية المجتمعية والفكرية والثقافية والإعلامية، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان. يحرص المركز على عقد لقاءات حوارية ومناقشات فكرية، حول القضية السورية وما يكتنفها من متغيرات سياسية وإنسانية واجتماعية واقتصادية، وتمتد هذه اللقاءات والمناقشات، لتشمل التأثيرات الإقليمية والدولية، ومواقف الأطراف السورية المختلفة منها، سلطة ومعارضة، مع الرصد الدائم لأدوار الحلفاء الإقليميين والدوليين للفرقاء السوريين، والتقييم المستمر لتطور تلك الأدوار ودرجة فاعليتها في المشهد السوري.

يسعى المركز لأن يكون ميدانًا لتلاقح الأفكار والحوار والتخطيط للبناء، وساحةً للعمل الجدي المثمر على الصعد كافة، البحثية والسياسية والفكرية والثقافية؛ ويأمل أن يبني علاقة متقدمة بالمجتمع السوري، والعربي عمومًا، تقوم على التأثير الإيجابي فيه والتأثر به في آن معًا.

### قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسية، وتقترب الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثية العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيٍّ أصيلٍ ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثي العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.



## العدالة الانتقالية والمصالحة

Transitional Justice and Reconciliation	اسم الدراسة الأصلي
سانام ناراغي أنديرليني وآخرون SANAM NARAGHI ANDERLINI, CAMILLE PAMPELL CONAWAY AND LISA KAYS	الكاتب
INCLUSIVE SECURIYT، 2005	مكان النشر وتاريخه
<a href="https://bit.ly/3s4q52j">https://bit.ly/3s4q52j</a>	رابط الدراسة
7527	عدد الكلمات
وحدة الترجمة/ أحمد عيشة	ترجمة

الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز بالقضايا المطروحة



## المحتويات

4.....	مقدمة.....
5.....	ما هي العدالة الانتقالية؟ .....
9.....	من المعني بآليات العدالة الانتقالية؟ .....
18.....	كيف تُسهم المرأة في العدالة الانتقالية؟ .....
24.....	ما هي السياسات الدولية الموجودة؟ .....
26.....	اتخاذ إجراء استراتيجي: ما الذي يمكن أن تفعله صانعات السلام؟ .....



## الاختصارات (ACRONYMS)

(ICC): محكمة الجنايات الدولية

(ICTY): محكمة الجنايات الدولية الخاصة بيوغسلافيا

(ICTR): محكمة الجنايات الدولية الخاصة برواندا

(IHL): القانون الدولي الإنساني

(IHRL): القانون الدولي لحقوق الإنسان

(TRC): لجنة الحقيقة والمصالحة

(UN): الأمم المتحدة

(UNIFEM): صندوق الأمم المتحدة لتنمية النساء



## مقدمة

عندما ينتهي الصراع العنيف أو تنهار أيّ دولة شمولية قاسية، يجب على كلّ من الجناة والضحايا إعادة التعايش معاً في مجتمعاتهم. وقد يكون هذا صعباً إلى حد بعيد، عندما يكون الطرفان جيراناً أو أفراد جماعة واحدة. إن الأعداد الهائلة للمشاركين في العنف، والتصورات المختلفة لمن هم «على حق» أو من هم «على خطأ»، ووجود مؤسسات الدولة المتعثرة، تجعل السعي لتحقيق العدالة والمصالحة أمراً معقداً جداً. ومع ذلك، من المهم أن يكون لدينا بعض الوسائل التي يمكن من خلالها الاعتراف بالجرائم التي ارتكبت في مرحلة الحكم الشمولي أو الصراع العنيف. غالباً ما ينشئ المجتمع الدولي -بالعمل مع الحكومات والمجتمع المدني- محاكم أو لجاناً مؤقتة، لتوفير قدر من الإحساس بالعدالة للضحايا، والشروع في عملية تعاف طويلة الأمد.

في أثناء الحروب، تتأثر النساء بطرق عديدة، ولكن كان هناك اهتمام خاص بالجرائم القائمة على الجنس. وعلى الرغم من أن هذه الجرائم هي من بين أسوأ أعمال الحرب، فإن التركيز على الجرائم القائمة على الجنس، مع استبعاد الأشكال الأخرى من العنف (مثل التهجير أو فقدان الممتلكات)، يمكن أن يحدّ من فهم كثير من تجارب النساء في الحرب والصراع. يسلط هذا الفصل الضوء على العوامل الرئيسية الكامنة وراء عمليات العدالة الانتقالية، ويلفت الانتباه إلى دور النساء.

## ما هي العدالة الانتقالية؟

تشير العدالة الانتقالية إلى الآليات والعمليات القضائية وغير القضائية قصيرة المدى التي غالبًا ما تكون مؤقتة، وتتعامل مع إرث انتهاكات حقوق الإنسان والعنف أثناء انتقال المجتمع بعيدًا عن الصراع أو الحكم الاستبدادي. وتشمل أهداف العدالة الانتقالية ما يلي:

- معالجة ومحاولة معالجة الانقسامات في المجتمع التي تنشأ نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان؛
- التوصل إلى إنهاء للجراح وتضميدها لدى الأفراد والمجتمع، لا سيما من خلال «قول الحقيقة»؛
- توفير العدالة للضحايا ومحاسبة الجناة؛
- إنشاء سجل (ذاكرة) تاريخي دقيق للمجتمع؛
- استعادة سيادة القانون؛
- إصلاح المؤسسات لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- ضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان؛
- وتعزيز التعايش والسلام المستدام.

هناك نوعان من القيم الأساسية المتضمنة بهذا الصدد: العدالة والمصالحة. وعلى الرغم من أنهما يبدوان على طرفي نقيض من الطيف، فإن الهدف في كلتا الحالتين هو إنهاء الدورات التي تديم الحرب والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

### العدالة (JUSTICE)

في أعقاب الصراع أو الحكم الاستبدادي، غالبًا ما يطالب الأشخاص الذين وقعوا ضحايا بالعدالة. إن فكرة أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة تظهر بقوة في كثير من المجتمعات. ولكن يمكن أن تستند العدالة إلى القصاص retribution (العقاب والإجراءات التصحيحية للاعتداءات) أو على الترميم restoration (التأكيد على بناء العلاقات بين الأفراد والمجتمعات).

**عناصر العدالة الجزائية:** تستند العدالة الجزائية إلى مبدأ أن الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، أو أمروا الآخرين بالقيام بذلك، يجب أن يُعاقبوا أمام المحاكم أو، على الأقل، يجب أن يعترفوا علنًا ويطلبوا الصفح. أولئك الذين يؤيدون هذه المقاربة يؤكدون أن العقوبة ضرورية من أجل:

- جعل الجناة مسؤولين عن أفعالهم الماضية؛
- ردع الجرائم المستقبلية؛
- مواجهة ثقافة الإفلات من العقاب؛
- وخلق بيئة يُتوقع فيها أن يعيش الجناة والضحايا جنبًا إلى جنب.

العناصر الإيجابية الأخرى للعدالة الجزائية، بحسب مؤيديها، هي:

- تجنب العدالة الأهلية (انتقام كل فرد لذاته) التي يسعى فيها الضحايا نحو العقاب أو العدالة من مرتكبي الجرائم بحقهم، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى دورات من الانتقام؛
- ضمان عدم وصول الجناة إلى السلطة مرة أخرى؛
- إضفاء الطابع الفردي على الذنب، لضمان عدم تحميل مجتمعات أو مجموعات بأكملها المسؤولية عن الجرائم؛
- وغرس الثقة في الأنظمة القانونية والعدلية والسياسية الجديدة، وضمان إيمان الناس بهذه الأنظمة وعدم الاستهزاء بها، إذا لم يُعاقب الجناة على الجرائم.

تعاني نماذج الجزائية للعدالة الانتقالية من بضعة أوجه قصور.

- تركز المحاكمات في المقام الأول على الجاني، ولا تمنح الضحايا الاهتمام أو التعافي الذي يحتاجون إليه.
- يمكن أن تؤدي المحاكمات إلى وقوع الضحية للإيذاء مجددًا revictimisation، حيث إنه من المحتمل أن يتم استجواب من يبدي بشهادته في إجراء عدائي ومهين.
- قد تحد المحاكم الجنائية، نظرًا لضرورة وجود إجابات قطعية وواضحة بـ «نعم» أو «لا»، من تبادل المعلومات، وتجعل من الصعب الحصول على الحقيقة كاملة. وإضافة إلى ذلك، ليس لدى الجناة أي حافز للاعتراف أو قول الحقيقة كاملة أو الإعلان صراحة عما حدث.
- لا يوجد فحص للبنى النظامية والمؤسسية (مثل الشرطة السرية والوحدات شبه العسكرية) التي سمحت أو ساهمت في الجرائم.

تشمل العدالة الجزائية أيضًا رد الحقوق -استرداد الخسائر أو التعويض وجبر الضرر. وعادة ما يأخذ شكل مدفوعات مالية تدفع للضحية، إما من قبل الجاني وإما من قبل الدولة. لكل من القصاص ورد الحقوق قيمة رمزية، حيث إنهما معنيان بـ «تصحيح الخلل»<sup>(1)</sup>.

**عناصر العدالة التصالحية (Restorative Justice):** العدالة التصالحية هي عملية يتعامل بوساطتها جميع الأطراف المتعلقة بالجريمة (الضحايا والجناة والمجتمعات القائمة بذاتها) مع العواقب. إنها وسيلة منهجية لمعالجة الأخطاء التي تؤكد على مداواة الجروح وإعادة بناء العلاقات. العدالة التصالحية لا تركز على العقوبة على الجرائم، إنما على إصلاح الضرر الحاصل وتقديم التعويض restitution.

تشمل أهداف العدالة التصالحية ما يلي: حل النزاع الأصلي؛ دمج جميع الأطراف المتأثرة/ المتضررة؛ معالجة آلام الضحايا من خلال الاعتذار والتعويض؛ والحيلولة دون وقوع الأفعال الشريرة في المستقبل، من خلال تدابير بناء المجتمع.

(1) - لامبورن، ويندي. "السعي لتحقيق العدالة والمصالحة: الرد على الإبادة الجماعية في كمبوديا ورواندا". جمعية الدراسات الدولية المؤتمر السنوي الأربعون، واشنطن العاصمة، 16-20 شباط/فبراير 1999. 28 شباط/فبراير 2004.



يُعدُّ قول الحقيقة واجتماع الضحايا والجناة أمرًا مهمًا في هذه العملية، مثل التعبير عن الندم وإعادة التعويض للضحية وذويها. في المجتمعات المتأثرة/ المتضررة من الصراع التي يرتكب فيها الأطفال العنف، يمكن أن يكون نهج العدالة التصالحية وسيلةً لحمل الأطفال على الاعتراف بأفعالهم والاعتراف بخطئهم، مع توفير وسيلة لإعادة التأهيل والعودة إلى الحياة «الطبيعية»، من دون وصم دائم بالعار.

### المصالحة (RECONCILIATION)

تختلف المصالحة في المعنى والأهمية. يمكن أن تعني ببساطة التعايش، أو يمكن أن تعني الحوار والندم، والاعتذار، والتسامح، والتعافي. بالنسبة إلى كل شخص، يمكن أن تبدأ المصالحة من نقطة مختلفة في المرحلة الانتقالية بعد الصراع: على طاولة المفاوضات، أو أثناء محاكمة الجناة، أو عند اعتماد دستور جديد، على سبيل المثال.

#### بعض معاني المصالحة<sup>(2)</sup>

- إعادة بناء المجتمع وعلاقات الجوار والأسر وما إلى ذلك، التي تحطمت بسبب الألم وانعدام الثقة والخوف.
- بناء أيديولوجية غير عنصرية وغير حصرية، مثل عقد اجتماعي جديد من منطلق احترام حقوق الإنسان الذي يتم التعبير عنه تبعًا للتغيرات السياسية.
- تعزيز التفاهم الثقافي. بين الثقافات التي تدهور تعايشها، لكونه يعزّز التفاهم والاحترام المتبادل والتنمية.
- التحول الأخلاقي: تغيير شخصي، وقبول الآخرين، والاعتراف بأخطاء الفرد، وجرائمه، وما إلى ذلك.
- إعادة الاعتبار لكرامة الضحية والطريق إلى إعادة البناء النفسي والاجتماعي لتجارب المعاناة والمقاومة.
- طريقة للتصالح مع الماضي من قبل الضحايا والمسؤولين عن الفضائح.

من النقاط المهمة حول المصالحة أنها ليست محاولة لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الصراع، بل تتعلق ببناء العلاقات بطريقة تسمح للجميع بالمضي قدمًا معًا. لذلك لا يتعلق الأمر بالنتيجة النهائية، مثل العقوبة، بل تتعلق بسلسلة من العمليات التي تبني العلاقات وتحسنها. تشير المصالحة الوطنية National إلى شكل سياسي من التوافق والتفاعل بين الأحزاب والقادة. وتشير المصالحة المجتمعية Societal إلى عملية أطول أجلاً وأكثر صعوبة من المصالحة المجتمعية والفردية.

أشارت دراسة أجريت عام 1996 إلى ثلاث عمليات ضرورية لحدوث المصالحة: شكل من أشكال العدالة؛ تدابير بناء الثقة على مستوى المجتمع المحلي؛ وإستراتيجيات وآليات للتعامل مع الجهات الفاعلة التي يمكن أن تعرقل عملية السلام<sup>(3)</sup>.

(2) - صندوق منقول من بيريشتاين، كارلوس مارتان. "إعادة بناء النسيج الاجتماعي: منظور الضحية والناجين". المصالحة ما بعد الصراع المجلد الأول. محرران. ماريا أنجلس سيمنز، روزماري فارغاس، وأنا غارسيا روديسيو. برشلونة: منتدى برشلونة 2004، 2004.

(3) - لامبورن، مرجع سابق. ص 3



غالبًا ما يُنظر إلى المصالحة على أنها حاسمة، إذا أُريدَ لعمليات السلام أن تنجح، لأنها تؤسس العلاقات بين الأطراف بعد الصراع وتقلل من خطر المزيد من العنف. في الأعوام الأخيرة، في غالبية الدول الخارجة من الصراع، بُذلت جهودٌ لتنفيذ آليات العدالة والمصالحة. بشكل عام، ركزت آليات العدالة على القادة أو المحرضين الرئيسيين على الصراع أو القمع، في حين استهدفت آليات المصالحة الطبقات الدنيا.

## من المعني باليات العدالة الانتقالية؟

توجد مجموعة متنوعة من المحاكم وجلسات المقاضاة واللجان وعمليات حل الصراعات المحلية، ويتم الاعتماد عليها في حالات ما بعد الصراع. تشارك الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية.

### على المستوى الدولي

حُدِدت سابقة المحاكم الدولية، عندما تمت محاكمة القادة العسكريين والسياسيين النازيين واليابانيين، الذين ارتكبوا جرائم حرب خلال الحرب العالمية الثانية، أمام محاكم عسكرية دولية في نورمبرغ وطوكيو. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في حالات الحرب، لمجلس الأمن الحق في إنشاء محاكم دولية وتعيين ممثلين دوليين لإدارتها. كانت المحكمتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) ورواندا (ICTR) أولى المحاكم التي أنشئت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

في تموز/ يوليو 2002، أصبحت المحكمة الجنائية الدولية (ICC) أول آلية دائمة للعدالة الانتقالية. وستحاكم الأفراد المسؤولين عن الجرائم الدولية، ومنها جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. تمتد سلطتها إلى مواطني وأقاليم الحكومات التسعين التي صادقت على المعاهدة ابتداءً من أيار/ مايو 2004<sup>(4)</sup>.

المحاكم الدولية مهمة، عندما يكون هناك، على المستوى الوطني، نقصٌ في القدرة أو في الإرادة السياسية لمحاكمة مجرمي الحرب المشتبه بهم. يمكن عقد المحاكم داخل البلد (كما في سيراليون) أو خارجها. في حالة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أنشئت المحاكم خارج البلدان، حيث كان هناك شعور بأن إجراء المحاكمات داخل البلد قد يؤدي إلى تفاقم التوترات. ومع ذلك، فإن الجانب السلبي في القضية هو أنه في كلتا الحالتين، هناك القليل من الدور المحلي في العملية، حيث يشعر المواطنون العاديون بأنهم منفصلون عن العمليات عالية المستوى التي كانت تحدث خارج بلدانهم<sup>(5)</sup>. ونتيجة لذلك، على الرغم من محاكمة بعض الجناة الرئيسيين، لم تُسهم المحاكم في المصالحة طويلة الأمد في رواندا أو البلقان؛ حيث تميل المحاكم الدولية إلى تحقيق نتائج قليلة نسبيًا، مقابل ثمن مالي مرتفع. ومن المعروف أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا، تنزانيا، كانت بطيئة في محاكمة كبار مرتكبي الإبادة الجماعية في رواندا؛ ابتداءً من عام 2004، حيث لم تصدر سوى خمسة عشر حكمًا فقط منذ إجراء المحاكمة الأولى في عام 1997<sup>(6)</sup>.

(4) - هيومن رايتس ووتش. "المحكمة الجنائية الدولية." نيويورك: هيومن رايتس ووتش، حزيران/ يونيو 2004.

<https://bit.ly/3tya19S>

(5) - ميرتوس، جولي. مشاركة المرأة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY): العدالة الانتقالية للبوستة والهرسك. واشنطن العاصمة: نساء يدافعن عن السلام، 2004. 25 آب/ أغسطس 2004.

<https://bit.ly/2PaC5kx>

أوفوزا، جوستين. بحث بتكليف من «نساء يدافعن عن السلام». 2004.

(6) - "نظرة على المحكمة." صحيفة الوقائع رقم 1. أروشا: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، 2004. 2 حزيران/ يونيو 2004

يتم استخدام الآليات الدولية والوطنية «المختلطة» استخدامًا متزايدًا للتعامل بشكل خلاق مع الاحتياجات والاهتمامات الخاصة بالبلد. ففي تيمور الشرقية، على سبيل المثال، أنشئت اللجان الخاصة ذات الاختصاص الحصري بخصوص الجرائم الخطيرة في عام 2000 داخل النظام القضائي المحلي، بقاضيين دوليين وقاض تيموري واحد. تقدم محكمة جرائم الحرب العراقية التي أنشئت في عام 2004 نموذجًا آخر للمحامين والقضاة العراقيين، باستخدام القانونين العراقي والدولي لمحكمة المسؤولين السابقين، وتعتمد على الخبرة والدعم الدوليين (الأميركي في المقام الأول) في تحضير القضايا وجمع الأدلة.

تشمل آليات العدالة العابرة للحدود الوطنية (متعددة الجنسيات) الأخرى الجديدة المحاكمات في بلد ثالث، على أساس الولاية القضائية العالمية -وهي قاعدة تسمح للمحاكم الوطنية في بلدٍ ما بالنظر في قضايا الجرائم الأكثر خطورة، وإن لم تُرتكب في أراضي ذلك البلد. على سبيل المثال، أُلقي القبض على الجنرال أوغستو بينوشيه، الدكتاتور التشيلي، في لندن عام 1998، بتهمة القتل والتعذيب والاختفاء التي رفعتها محكمة إسبانية<sup>(7)</sup>.

**النساء والمحاكم الدولية:** يوفر القانون الدولي الإنساني حماية متساوية للنساء والرجال. وتُعترف باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافيان لعام 1977 بالاحتياجات الخاصة للمرأة (انظر فقرة السياسات الدولية أدناه). في الآونة الأخيرة، نتيجة لحالات التقدم في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة:

- يُعترف الآن بالعنف الجنسي على أنه «انتهاك جسيم» لاتفاقية جنيف الرابعة.
- العنف الجنسي، وهو يشمل حالات الاغتصاب، هو انتهاك لقانون وأعراف الحرب؛
- ويعدّ الاغتصاب تعذيبًا<sup>(8)</sup>.

لكن من الناحية العملية، فإن الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي (الجندر) ممثلةً تمثيلًا ناقصًا في المحاكم الدولية وفي المحاكم الوطنية<sup>(9)</sup>. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن قلة من النساء تشغلن مناصب قيادية داخل هذه المؤسسات، ونادرًا ما تكون هناك استشارة لهن أثناء تخطيط وتشكيل المحاكم. وفقًا لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، من بين 14 قاضيًا دائميًا، في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، لم يكن هناك أكثر من ثلاث قاضيات في وقت واحد<sup>(10)</sup>. وهناك أدلة كافية

<https://bit.ly/3bYqIKX>

(7) - أفرج عن بينوشيه بعد 500 يوم من الإقامة الجبرية في المملكة المتحدة، لأسباب طبية جعلته غير مؤهل للمحاكمة.

(8) - الأمم المتحدة. المرأة والسلام والأمن: دراسة قدمها الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن 1325 (2000). نيويورك: الأمم المتحدة، 2002. 40. 25 آب/ أغسطس 2004

ص. 40، <https://bit.ly/2OFZjzu>

(9) - تكامل حقوق الإنسان للمرأة ومنظور النوع الاجتماعي: العنف ضد المرأة. نيويورك: لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2001. 25 آب/ أغسطس 2005

<https://bit.ly/3vGncHO>.

(10) - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنساء. تقدم المرأة في العالم، المجلد 1: تقويم الخبراء المستقلين حول تأثير الصراع المسلح على المرأة ودور

تشير إلى أن الطبيعة العدائية والعلنية للمحاكمات والمحاكم توفر حماية محدودة للشهود من النساء. في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على سبيل المثال، على الرغم من أن القواعد والإجراءات تناولت حماية الشهود وتضمنت أحكامًا خاصة بالنساء، فإنها لم توضع موضع التنفيذ في البداية، وتخشى النساء من الإدلاء بشهادتهن<sup>(11)</sup>. حتى عندما تكون النساء على استعداد للتطوع، فغالبًا ما يواجهن الاضطرار إلى استعادة أسوأ تجارهن، من دون أن تتاح لهن الفرصة لرواية قصصهن بالكامل.

## على الصعيد الوطني

**القانون الوطني:** في حالات الصراع الداخلي، حيث تكون الدولة طرفًا في الحرب، غالبًا ما تحجم الحكومة عن محاكمة مواطنيها، لكنها حاولت القيام بذلك في بضع حالات. في كمبوديا، بدعم من الأمم المتحدة، تمت محاكمة بعض قادة الخمير الحمر أمام محاكم وطنية. كما حاکمت المحاكم الرواندية في فترة ما بعد الإبادة الجماعية (7,000) شخص بين عامي 1997 و2002، بينما كانت الدولة تعيد بناء نظامها القضائي<sup>(12)</sup>. كانت التحديات هائلة، من ضمن ذلك القضايا الأمنية لحماية الشهود، ونقص الموظفين والطلب بالعدالة من جانب واحد. وفي مواجهة ادعاءات مماثلة، خضعت الحكومة الإندونيسية للضغوط، وتجري محاكمات محلية للجيش والشرطة والمسؤولين الحكوميين المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

**المرأة والقانون الوطني:** نظرًا لانحياز النظام القانوني في كثير من الدول في مرحلة ما بعد الصراع، فمن المرجح أن تخذل آليات العدالة المرأة على المستوى الوطني. غالبًا ما تكون الأحكام بحق الاغتصاب والعنف الجنسي مخففة. ويكاد جمع الأدلة يكون مستحيلًا، وفي بعض الحالات، يُمنح العفو. علاوة على ذلك، حتى في أوقات السلم، غالبًا ما يتم التمييز ضد المرأة من قبل أنظمة المحاكم، التي تطبق القوانين الوطنية، حيث إنها تتأثر بالقوانين والأعراف العرفية أو الدينية. في بعض البلدان، تخضع النساء لقوانين خاصة بالنوع الاجتماعي (الجندر)، حيث يُحتجَزُ بشكل غير قانوني أو يُهَنَّنُ علنًا أو تُتجاهل شهادتهن.

**لجان الحقيقة:** أنشئت هيئات تحقيق رسمية مؤقتة، يشار إليها غالبًا باسم لجان الحقيقة، لتوضيح «الحقائق»، بخصوص الفظائع والأحداث التي وقعت خلال فترة سابقة من القمع أو الصراع. وهي هيئات غير قضائية تُعد تقريرًا عامًا بنتائجها مع استنتاجات وتوصيات للإصلاحات المستقبلية<sup>(13)</sup>. وعادة ما تكون لجان التحقيق مميزة عن لجان الحقيقة، لأنها تحقق في جرائم عن حدث معين ومحدد (لا يشمل فترة زمنية).

وتختلف أهداف وولايات لجان الحقيقة، إذ تكون الأهداف الرئيسية في كثير من الحالات:

النساء في بناء السلام. نيويورك، 2002، 93.

(11)- أرواح ممزقة: العنف الجنسي أثناء الإبادة الجماعية في رواندا وعواقبها. نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 25 آب/ أغسطس 2004  
<https://bit.ly/3lwzYDZ>

(12)- ألكسندر، جين. دراسة نطاق العدالة الانتقالية والحد من الفقر. لندن: وزارة التنمية الدولية، 2003. 2 حزيران/ يونيو 2004  
<https://bit.ly/3s84XJa>

(13)- "لجان الحقيقة والمنظمات غير الحكومية: العلاقة الأساسية." ورقة. نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2 حزيران/ يونيو 2004،  
<https://bit.ly/2NAMxSe>.

- تسليط الضوء على الأسباب الجذرية للنزاع والمؤسسات المعنية؛
- توفير توثيق دقيق لانتهاكات حقوق الإنسان؛
- إتاحة مساحة للضحايا لتبادل قصصهم؛
- الاعتراف رسمياً بالمخالفات وإدانتها؛
- وتقديم توصيات لمنع العنف في المستقبل، وإصلاح المؤسسات وتعزيز العدالة والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.

تتابع بعض لجان الحقيقة أنشطة إضافية، منها تسمية الجناة أو منح العفو أو تقديم التعويضات. تشمل المخاوف المتعلقة بفاعلية لجان الحقيقة انتقائية «الحقيقة»؛ وزيادة التوترات أثناء العملية؛ والرضاء النفسية الإضافية التي يشعر بها الشهود في أثناء الإدلاء بشهادتهم؛ والاعتماد على المؤسسات الأخرى لتنفيذ التوصيات؛ ومخاطر عدم تحقيق التوقعات والأمال.

استمرت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا عشرة أعوام. وقد اشتملت على كثير من جلسات الاستماع العامة في جميع أنحاء البلاد، لإعلام المجتمعات بالعملية. حضر آلاف الأشخاص أمام لجنة الحقيقة والمصالحة للإدلاء بشهاداتهم حول تجاربهم كضحايا، وكعائلات الضحايا وكجناة. لقد كان حدثاً عاماً، بُث على التلفزيون والإذاعة. في ختام أعمالها، تم تجميع التقارير وتقديمها إلى الحكومة. منذ البداية، تم الاتفاق على تعويض الضحايا. وفي النهاية، وافقت الحكومة على منح بعض التعويضات، لكن لا يزال هناك جدل حول دور التعويضات في لجان الحقيقة.

وقد تم إنشاء ما يقرب من 25 لجنة للحقيقة، في جميع أنحاء العالم في بلدان، من الأرجنتين إلى تيمور الشرقية، ومن سيراليون إلى سريلانكا<sup>(14)</sup>.

**النساء ولجان الحقيقة:** في لجان الحقيقة، تميل النساء إلى تركيز شهادتهن عن أزواجهن وأطفالهن وأحبائهن الآخرين، بدلاً من التركيز على تجاربهن الخاصة. ويجادل بعض الباحثين بأن النساء يتعرضن للاستغلال بسبب هذا، حيث يُعتم على قصصهن الخاصة، ويشير بحث جديد حول لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا إلى أن هناك كثيراً من الحالات التي جاءت فيها النساء عمداً إلى لجنة الحقيقة والمصالحة، للإخبار بقصص أحبائهن كإستراتيجية لتوليد التعاطف والتراحم مع أعضاء طرفي الصراع<sup>(15)</sup>.

قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، غالباً ما كان يُهمش العنف الجنسي ضد المرأة، ومن ضمن ذلك الاغتصاب. لم تُدرج اللجنة السلفادورية للحقيقة في عام 1993 تقارير عن الاغتصاب على الإطلاق في تقريرها النهائي، لأنه اعتُبر خارج نطاق صلاحياتها للإبلاغ عن «الأفعال ذات الدوافع السياسية»<sup>(16)</sup>. في غواتيمالا، أدرج العنف الجنسي في تقرير لجنة الحقيقة كجزء من القسم الخاص بالتعذيب.

(14)- مرجع سابق، ألكسندر، ص. 32.

(15)- غوبودو ماديكيزيلا، بوملا. إسهامات النساء في لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا. واشنطن العاصمة: النساء يدافعن عن السلام، مرتقب (كانون الأول/ ديسمبر 2004).

(16)- ميلار، هايبي. «المرأة والعدالة الانتقالية: تقييم أولي لتجارب النساء مع لجان الحقيقة.» الاستماع إلى الصمت: النساء والحرب. تحرير. هيلين دورهام وتريسي غورد. نيويورك: مرتقب (2004). 18.

بشكل عام، لا يتم الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي. وغالبًا ما يكون هذا الأمر معقدًا؛ لأن الجناة قد يكونون أعضاء في الحكومة. تواجه الضحايا من النساء خيارًا صعبًا. إن الإفصاح عن الاعتداء الجنسي محفوف بالمخاطر، ويمكن أن يؤدي إلى نفور أسرهم، وإساءة معاملة أطفالهم، والاستبعاد الاجتماعي. من ناحية أخرى، إذا لم يتم الإبلاغ عن الجرائم، فقد تكون النساء غير مؤهلات للحصول على تعويضات أو أشكال أخرى من الانتصاف القانوني.

الوصول إلى اللجان هو تحدٍ آخر أمام النساء. غالبًا ما لا يكون لدى سكان المناطق الريفية طريقة للوصول إلى المدن التي تعقد فيها اللجان عادةً. وإضافة إلى ذلك، لا تُطلب صراحةً شهادة المرأة. في حالة جنوب أفريقيا، عولجت هذه القضايا بطرق عدة. في محاولة لتسهيل الاستماع إلى النساء، عُقدت جلسة استماع خاصة بالنساء، وتم تقديم مجموعة من البرامج.

- أتيج التدريب الجنساني (الجندي) لجميع المفوضين.
- عقدت ورش عمل تحضيرية خاصة للمرأة الريفية.
- وُضعت سياسات تعويضات تراعي الفوارق بين الجنسين (على سبيل المثال، من ضمن ذلك التعويض عن العمل في المنزل).

منذ ذلك الحين، عقدت لجننا الحقيقة في سيراليون وتيمور الشرقية دورات خاصة للمرأة. وكانت جلسة الاستماع العلنية في تيمور الشرقية، على وجه الخصوص، شاملة وواسعة للغاية، وجمعت شهادات الضحايا والشهود والخبراء.

**التعويضات:** تسمى الجهود المبذولة لتصحيح أخطاء الماضي من خلال التعويض، واستعادة الممتلكات والحقوق، وضمانات عدم التكرار أو غير ذلك من أشكال التعويض للضحايا، بـ **التعويضات/ جبر الأضرار**. قد تكون تلك التعويضات موجهة نحو الأفراد أو المجتمعات، ويمكن أن تشمل السلع والخدمات والأموال والحقوق القانونية مثل المواطنة أو الجنسية. وكذلك الحركات الرمزية مثل الكشف عن الحقيقة، واعتذار الجناة وإحياء ذكرى الضحايا. في رواندا، على سبيل المثال، أقرّ الجناة بإعادة بناء منازل الناجين من الإبادة الجماعية. تشمل العوائق التي تعترض برامج التعويضات نقص الموارد والتحديات في تحديد أهلية الضحايا والتعقيدات في تحديد أنسب أشكال التعويض.

**النساء والتعويضات:** عمومًا، يمكن أن تكون سياسات التعويضات وإجراءاتها متجاهلة لنوع الجنس (الجنس)، ولا تعترف بالاحتياجات والاهتمامات المختلفة للرجال والنساء. يمكن أن يترك ذلك النساء من دون تعويض مناسب، كما كانت الحال في جنوب أفريقيا، حيث تمت صياغة سياسة التعويضات في البداية من دون مراعاة الجنس (لكن تم تصحيحها لاحقًا من خلال جلسة استماع خاصة). في تيمور الشرقية، اجتمعت وحدة الشؤون الجنسانية في بعثة الأمم المتحدة مع (500) امرأة في عام 2000 للتوصية بسياسات بخصوص مجموعة متنوعة من القضايا، من ضمن ذلك تعويضات النساء ضحايا العنف أثناء الصراع. تأخذ سياسات التعويضات المراعية لنوع الجنس في الحسبان، على سبيل المثال، التأثير في حياة المرأة، من جراء فقدان المعيل الذكر، وتكاليف عمل المرأة غير المأجور في المنزل، والقيمة غير القابلة للقياس، والإثبات لوظائف تقديم الرعاية للمرأة. قد تشمل هذه التعويضات نقل الأطفال إلى المدرسة، والمساهمة المالية لتلبية احتياجات الأسرة، وتوفير التدريب المهني والمساعدة في الرعاية الطبية، لا سيما الإرشاد النفسي والاجتماعي.

حتى الآن، هناك أمثلة قليلة على برامج التعويضات (جبر الضرر) لضحايا العنف الجنسي. والجدير بالذكر أن برنامج التعويضات الذي اقترحه الدولة في غواتيمالا يتضمن تعويضات لضحايا الاغتصاب، على الرغم من أن البرنامج العام، إلى حد كبير، لم يُنفذ.

نظرًا لطبيعة العنف الجنسي والعقبات العديدة التي تحول دون تحقيق العدالة لضحايا، فإن «إعمال (تحقيق) الحق في التعويض سيكون مرتبطًا في كثير من الحالات بمسائل أكبر، تتعلق بوصول المرأة إلى الخدمات الاجتماعية والاستحقاقات الأخرى»<sup>(17)</sup>. إن وجود قوانين وسياسات تميز ضد المرأة في جميع قطاعات المجتمع يمكن أن يعوق وصولها إلى التعويضات. يمكن لسياسات التعويضات التي تراعي نوع الجنس (الجندر) أن تكسر هذه الحواجز، وأن تعمل كمحفز لتحقيق المساواة للمرأة في المجالات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، في البلدان الخارجة من الصراع.

**العفو:** هو عنصر مثير للجدل في بعض آليات العدالة الانتقالية؛ حيث يُمنح الجناة من خلاله الحرية من العقاب، من أجل تشجيع قول الحقيقة وتعزيز المصالحة الاجتماعية. ويمكن أن يكون العفو عامًا أو شاملًا يغطي جميع الجرائم التي ارتكبتها مجموعة من الأفراد، أو مشروطًا حيث يجب على الجناة الاعتراف بالجريمة لمنحهم حصانة من الملاحقة القضائية. قد ينطبق أيضًا فقط على الجرائم المرتكبة خلال فترة زمنية معينة.

عمومًا، القدرة على منح العفو محصورة بيد رئيس الدولة، أو مجلس النواب. في جنوب أفريقيا، تتمتع لجنة الحقيقة والمصالحة بسلطة منح العفو، وفي بعض الحالات، منحت العفو مقابل شهادة أو معلومات. في هذه الحالة، ثمة قواعد صارمة كانت تترافق مع كل طلب بالعفو، ومن ضمنها حق الضحايا في معارضة طلبات العفو، واستجواب المتقدمين، واحتمال المحاكمة في المستقبل، إذا لم يتعاون الشخص بشكل كامل مع لجنة الحقيقة والمصالحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأفراد الذين رفضوا المثول أمام لجنة الحقيقة والمصالحة، وأولئك الذين لم يتقدموا بطلب العفو مباشرة، واجهوا محاكمة محتملة في المحاكم الوطنية.

في الماضي، مُنح العفو عن العنف الجماعي لعدد من الأسباب، ومن ضمن ذلك:

- مطالب القادة السياسيين كشرط للمفاوضات؛
- الاعتقاد السائد بأنه سيسهم في المصالحة الوطنية؛
- وعجز الحكومة الجديدة عن معالجة جرائم الماضي.

غير أن أحكام العفو يمكن أن تثير استياء الضحايا الذين يشعرون بأنهم لم ينالوا أي عدالة. كما يمكنها تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب وعدم احترام سيادة القانون.

**النساء والعفو:** لقرار منح العفو تأثير خاص على النساء، حيث يعوق قرار عدم مقاضاة العنف الجنسي العدالة وفرص إعادة تأهيل الضحية. على سبيل المثال، في سيراليون، من الصعب جدًا على بعض النساء التحدث عن العنف الجنسي، والعودة إلى القرى التي يحكمها الرجال الذين اغتصبوهن.

كذلك، قد يقلل منح العفو من شأن العنف الجنسي في أعين السكان، ويسمح بتنحيه جانبيًا، كعمل

(17)- دوغان وكولين وعديلة أبو شرف. "التعويض عن العنف الجنسي والتحول الديمقراطي: بحثًا عن العدالة بين الجنسين"، إصلاح الماضي: التعويضات والانتقال إلى الديمقراطية. نيويورك: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، مرتقب 2004. لمزيد من المعلومات، اتصل مع بابلودي غريف في المركز الدولي للعدالة الانتقالية.



فردية أو هيّ خاص. في جنوب أفريقيا، كانت الجرائم ذات الطبيعة الجنسية، مثل الاغتصاب، مؤهلة (يحق لها) للعفو، إذا ثبت أنها ذات دوافع سياسية. قد يكون هذا صعباً جداً على النساء الساعيات إلى العدالة، حيث إن الخطوط الفاصلة بين الدوافع السياسية والشخصية غير واضحة، ويصعب التحقق منها وإثباتها.

**التطهير:** (يُطلق عليه أحياناً التدقيق والتقييم) يشير مصطلح التطهير/ الاستبعاد إلى منع منتهكي حقوق الإنسان المعروفين من تولّي مناصب سياسية أو المشاركة في الحكومة الجديدة. نادراً ما تم استخدام التطهير في حالات ما بعد الصراع، ولكن لجان الحقيقة توصي به، في بعض الأحيان. إحدى المشكلات المحددة المرتبطة بالتطهير هي نقص الموظفين ذوي الخبرة للعديد من المناصب في حكومة ما بعد الصراع.

في السلفادور، أنشئت لجنة مخصصة كجزء من اتفاقية السلام، لمراجعة أنشطة الضباط العسكريين أثناء الحرب. من خلال عملها، وعمل لجنة الحقيقة، أُحيل (102) من الضباط على «التقاعد»، بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء الصراع<sup>(18)</sup>. في صربيا، صدر قانون التطهير في أيار/ مايو 2003، ونصّ على فحص سجلات الموظفين العموميين وتدقيقها، لمعرفة حالتهم: هل انتهكوا حقوق الإنسان أم لا؛ وإذا ثبتت إدانتهم، فسيتم عزلهم من أي منصب يشغلونه حالياً، ويمكن منعهم من الترشح للمناصب العامة للأعوام الخمسة التالية<sup>(19)</sup>.

**الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات:** ويتكون من الإصلاح القضائي والقانوني والشرطي والجنائي والعسكري الذي يعزز سيادة القانون، ويضع حداً لانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز المنهجي. في جنوب أفريقيا، خضع النظام العسكري والاستخباراتي والشرطي والقانوني بأكمله لتغييرات هائلة، في أوائل التسعينيات مع نهاية نظام الفصل العنصري (الأبارتيد). وفي العراق، قدّمت مجموعة العمل المعنية بالعدالة الانتقالية، المكونة من مغتربين عراقيين، توصيات لآليات العدالة الانتقالية، بعد إطاحة صدام حسين في عام 2003. وشمل عملها تحليلاً مدونة القانون العراقي لتحديد الأحكام التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية<sup>(20)</sup>.

## على المستوى المحلي

**النظم التقليدية:** يتزايد استخدام آليات العدالة التقليدية في بعض البلدان، كعمليات تكميلية أو بديلة للأنظمة الدولية أو الوطنية. تميل إجراءات العدالة التقليدية إلى أن تتم على مستوى المجتمع وتشمل القادة الدينيين والشيوخ والمسؤولين المحليين أو غيرهم من أفراد المجتمع المحترمين. قد تخفف هذه المبادرات العبء عن النظام الرسمي، وتوفر الألفة والشرعية للسكان، وتُسهم في المصالحة وإعادة الإعمار.

تواجه آليات العدالة التقليدية ثلاثة تحديات رئيسية: الأول كيفية توحيد القيم والمعايير والعمليات في جميع أنحاء البلد؛ والثاني كيفية ضمان عدم شعور الضحايا بأن العدالة قد تتعرض للخطر؛ والثالث

(18)- مرجع سابق، ألكسندر، ص. 40.

(19)- صربيا، "صربيا تتمرر قانون التطهير"، 30 أيار/ مايو 2003. 28 شباط/ فبراير 2004

<https://bit.ly/3s0IoG0>

(20)- كورانا، فيليب. "الحقوقيون العراقيون يقترحون خطة للعدالة الانتقالية وسيادة القانون في العراق". واشنطن العاصمة: وزارة الخارجية الأميركية، 22 أيار/ مايو 2003. 28 شباط/ فبراير 2004،

<https://bit.ly/3tEjY6>

كيفية تجنب إثقال كاهل المجتمع بالمهمة الكبيرة والصعبة المتمثلة في إقامة العدل.

في رواندا، يجري تكييف «محكمة» الجاكاكا gacaca، وهي نظام تقليدي لتسوية الصراعات وتحقيق العدالة على أساس مجتمعي، للإشراف على «محاكمات» الأعداد الكبيرة جدًا من مرتكبي الإبادة الجماعية عام 1994. ومع ذلك، فقد واجه ذلك النظام بالفعل عقبات مختلفة، وكان وقت نشره قيد المراجعة الوطنية. في تيمور الشرقية، أنشئت عملية المصالحة المجتمعية لتكملة عمل الهيئات الخاصة من خلال معالجة الجرائم الأقل خطورة على المستوى المحلي. تُمنح الحصانة من المحاكمة، عندما يعترف الجاني بالذنب، وعندما يحدد الضحايا وأفراد المجتمع الإجراءات المناسبة للرد.

في بعض الحالات، يمكن لأعضاء المجتمع الشروع في آليات تقليدية. على سبيل المثال، في سيراليون، تقوم النساء في المجتمعات المحلية بإجراء طقوس التعافي للأطفال المقاتلين السابقين. من خلال تطهيرهم الشعائري من أفعالهم الماضية (القتل والتشويه والمداهمة)، يمكنهم تمكين الأطفال من العودة إلى المجتمع والقبول فيه (انظر الفصل الخاص بأمن الأطفال).

المرأة والأشكال التقليدية للعدالة: من الصعب التعميم بخصوص العدالة التقليدية؛ لأنها تختلف حسب المنطقة والبلد والمجتمع. ومع ذلك، يمكن تحديد بعض الاتجاهات العامة التي تؤثر على النساء.

- تميل المرأة إلى التغيب عن الوجود كصانعة قرار أو قاضية أو مدع عام.
- غالبًا لا يُعترف بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجنس) كجريمة، ولا يُعامل معه.
- لأسباب متنوعة (منها الضغط الاجتماعي والخوف من العار)، غالبًا ما تتردد النساء في تقديم الاتهامات بالاغتصاب أو غيره من أشكال الاعتداء الجنسي.

توفر بيئة ما بعد الصراع أحيانًا فرصة للنساء. في رواندا، على سبيل المثال، لم يكن مسموحًا تقليديًا للمرأة بأن تكون قاضية في محاكم جاكاكا. ولكن مع إعادة إنشاء النظام للتعامل مع جرائم الإبادة الجماعية، كان 35 في المئة من القضاة المنتخبين من النساء<sup>(21)</sup>.

## دور المجتمع المدني

نظرًا لأن العدالة الانتقالية تدور حول معالجة الجروح وإقامة العلاقات بين الناس داخل البلد، فإن عمليات العدالة والمصالحة تعتمد على المشاركة الفعالة وإسهام المجتمع المدني لجعلها فعالة حقًا.

غالبًا ما يكون المواطنون هم أول من يطالب بمثل هذه المبادرات. في تايوان وكوريا، قادت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق النساء، بدلًا من المعارضين السياسيين، المعركة من أجل تحقيق العدالة لـ «نساء المتعة» [نساء وفتيات أجبرهن الجيش الإمبراطوري الياباني على أن يصبحن رقيق جنس في البلدان والأراضي المحتلة قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية]. واسم «نساء المتعة» هو ترجمة لكلمة يابانية كتعبير ملطف عن

(21)- مرجع سابق، أزوففا.

”عاهرة“] السابقات اللواتي خدمن كرقيق جنسٍ للجنود اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية<sup>(22)</sup>.

تلعب مجموعات المجتمع المدني أيضًا دورًا مفتاحيًا في تنفيذ آليات العدالة. حيث يمكنها تقديم الخبرة والإسهامات في مرحلة التخطيط والتصميم، وجمع المعلومات للإجراءات ورفع مستوى الوعي بين السكان. في جنوب أفريقيا، شارك ممثلو المنظمات غير الحكومية بشكل وثيق في تصميم وتنفيذ لجنة الحقيقة والمصالحة. في تشيلي، جمعت المنظمات الدينية كثيرًا من النصوص القضائية حول حالات الاختفاء في عهد بينوشيه، التي كانت حاسمة لعمل اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة. وفي تيمور الشرقية، شملت إجراءات المصالحة الكنائس والحكومات المحلية والزعماء والمفوضين المحليين الذين أداروا العمليات، لكنهم اعتمدوا أيضًا على مئات من أفراد المجتمع الذين حضروا لمشاهدة الإجراءات والمشاركة فيها<sup>(23)</sup>.

أخيرًا، تقود مجموعات المجتمع المدني جهود المصالحة. غالبًا ما يؤسس السكان المحليون منظماتٍ لدعم ضحايا الحرب، وتقديم المشورة بشأن الرضات النفسية وتعزيز التعافي والتسامح والمصالحة على مستوى المجتمع. في غواتيمالا، على سبيل المثال، بالإضافة إلى تقديم الطلبات إلى إجراءات العدالة الانتقالية الرسمية، أراد كثير من المواطنين أيضًا تبادل الخبرات مع المجتمعات التي كانوا في صراع معها أو ابتعدوا عنها بسبب الحرب. أدت هذه العمليات غير الرسمية إلى مبادرات واحتفالات وبرامج مشتركة للتعافي الجماعي؛ وفي إحدى الحالات، نظمت 28 جماعة عملية بناء صليب على قمة جبل، لتحديد قبور 916 شخصًا من المجتمع<sup>(24)</sup>.

(22)- هوي وين تشين وكومينغ سونغ. ”ما بعد الديمقراطية والعدالة: العدالة الانتقالية في تايوان“. أريزوننا: الكلية التايوانية، بدون تاريخ. 28 شباط/ فبراير 2004،

<https://bit.ly/3cLDne1>

(23)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. «المصالحة المجتمعية في تيمور الشرقية». نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003. 24 شباط/ فبراير 2004

<https://bit.ly/2Nx84CX>

(24)- مرجع سابق، بيريشتاين.



## كيف تُسهم المرأة في العدالة الانتقالية؟

على الرغم من التوثيق القليل لإسهامات النساء في العدالة الانتقالية، فمن الواضح أن لها تأثيرًا إيجابيًا في عدد من الطرق.

### النساء مخططات ومصمّمات

على المستوى الدولي، دعمت أكثر من 300 منظمة عملَ التجمع النسائي (Women's Caucus) للعدالة بين الجنسين، في أثناء تصميم المحكمة الجنائية الدولية وأنظمتها الأساسية. أدى وجودهم ومناصرتهم إلى تحقيق كثير من أوجه التقدّم في القانون الدولي، بخصوص قضايا العدالة الانتقالية والنساء، تتضمن:

- ضمان حماية الشهود ودعمهم وإرشادهم من خلال إنشاء وحدة الضحايا والشهود؛
- ضرورة تمتّع القضاة بالخبرة في قضايا محددة، منها العنف ضد المرأة؛
- اشتراط التمثيل العادل للرجال والنساء بين القضاة؛
- قيام الدول التي تصدّق على النظام الأساسي «بتعديل قانونها الوطني واعتماد تشريعات جديدة، عند الاقتضاء، لضمان التوافق مع أحكام النظام الأساسي»<sup>(25)</sup>.

لدى تصميم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، صاغت القاضيات قواعد إجرائية، تحتاج إلى مستوى أعلى من الحساسية لقضايا النوع الاجتماعي، وإلى حماية أفضل للشهود وقواعد للأدلة أكثر مما وجدت سابقًا في العمليات الدولية.

على الصعيد الوطني، في سيراليون، ضمنّت مشاركة النساء في تصميم لجنة الحقيقة وجود وحدة خاصة للتحقيق في جرائم الحرب من منظور جنساني (جندي). هناك فريق عمل نسائي مكون من أعضاء من الجمعيات النسائية، ووكالات الأمم المتحدة، وقوة الشرطة، ووسائل الإعلام والمهنة القانونية، التي تعمل على خلق جو يمكن للمرأة فيه المشاركة في كلا المؤسستين. يعود الفضل إلى فرقة العمل في معالجة الحاجة إلى التوازن بين الجنسين والحساسية داخل لجنة الحقيقة.

في لجنة الاستقبال (الاستلام) والحقيقة والمصالحة في تيمور الشرقية، شاركت المجموعات النسائية في الحوارات العامة بخصوص الخيارات المختلفة للعدالة الانتقالية، وقرار إنشاء لجنة الحقيقة، وكأعضاء في اللجنة التوجيهية التي تشكل اللجنة. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك مفوضتان (من إجمالي سبعة) في الصدارة لضمان إدراج قضايا المرأة في جميع مراحل العملية.

في جنوب أفريقيا، شاركت النساء في ورش عمل ومؤتمرات لمناقشة خيارات العدالة الانتقالية، وأجرين أنشطة تثقيفية وأخرى رافعة للوعي (توعوية) بخصوص المرحلة الانتقالية. شاركت النساء بشكل كامل

(25)- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنساء، ص 96.

في إنشاء وتصميم لجنة الحقيقة والمصالحة، وقدّم إسهامات قيّمة في تعزيز جلسات الاستماع العامة والمشاركة على مستوى المجتمع المحلي. في البداية، لم تكن لجنة الحقيقة والمصالحة مصممة على معالجة القضايا والجرائم الخاصة بالمرأة. لكن تم تغيير هذا لاحقًا، وعُقدت جلسة خاصة حول النوع الاجتماعي (الجندر).

أخيرًا، لدى تصميم آليات العدالة الانتقالية في رواندا، لعبت البرلمانيات دورًا حيويًا في نقل تصنيف الاغتصاب من «الفئة الرابعة»، كجريمة منخفضة المستوى، إلى أخطر مستوى من «الفئة الأولى»، التي توجب المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحاكم الوطنية. ومع ذلك، بسبب العدد الهائل من هذه الجرائم، هناك قلق الآن من أن العديد من مرتكبي الاغتصاب قد لا يحاكمون البتة.

### النساء قاضيات ومفوضات

في بعض الحالات، تعمل النساء قاضيات في المحاكم. في شباط/فبراير 2003، كان سبعة من القضاة الثمانية عشر المنتخبين في المحكمة الجنائية الدولية، من النساء، ويعدّ هذا الأمر علامة مهمّة، من حيث عدد النساء العاملات في أي محكمة دولية<sup>(26)</sup>. وكانت هناك خمس نساء -من بين خمسة عشر مفوضًا- في لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا<sup>(27)</sup>. ومع ذلك، من المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه تم تعيين النساء في المقام الأول في لجنة التعويضات وإعادة التأهيل، التي كان لها دور استشاري فقط. من بين لجان الحقيقة الـ 25 التي أنشئت في جميع أنحاء العالم، ترأست النساء اثنتين: لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة بخصوص تيمور الشرقية؛ واللجنة السريلانكية للمقاطعات الغربية والجنوبية. ابتداءً من عام 2004، شاركت النساء في إجراءات محاكم جاكابا وترأستها، وترأست امرأة قسم القضاء في جاكابا في رواندا.

بصفتها قاضية، تكون المرأة في حال تمكّنها من إحداث تغيير بالنسبة إلى المرأة ومن الإسهام في خلق منظور جديد للقضايا بشكل عام. على سبيل المثال، في كل قضية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أسفرت عن إنصاف كبير للجرائم الجنسية (المرتكبة ضد النساء والرجال)، كانت القاضيات من ضمن هيئة المحكمة<sup>(28)</sup>.

### النساء شهود

النساء شاهدات مهمات، حيث يقدّم معلومات عن الجرائم المرتكبة ضدهن وضد أفراد الأسرة، إلى لجان الحقيقة والمحاكم. في لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، كان 52,9 في المئة من الشهود

(26) - انتخاب ثمانية عشر قاضيًا في المحكمة الجنائية الدولية». خبر صحفي. لاهاي: مراقبة الإبادة الجماعية، 2003، 28 شباط/فبراير 2004 <https://bit.ly/3c5lw2R>

(27) - جنوب أفريقيا. تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، المجلد 7. جنوب أفريقيا: لجنة الحقيقة والمصالحة ووزارة العدل، 2002. 28 شباط/فبراير 2004.

<https://bit.ly/3s2BobP>

(28) - مرجع سابق، ميرتوس.

(11271 من 21297) من النساء<sup>(29)</sup>. ومن المقبول أن الأمهات يمكنهن التحدث والبكاء نيابة عن أطفالهن، في حين لم يكن الرجال مرتاحين لإظهار العواطف علناً<sup>(30)</sup>.

غالبًا ما تتعرض النساء اللواتي يدلين بشهادتهن لخطر شخصي كبير. في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كانت كثير من النساء اليوسنيات اللواتي تعرضن للاغتصاب يخشين الشهادة، خوفًا من عدم قدرتهن على الزواج مستقبلًا، أو خوفًا من المجتمع، أو من أن المعتدين قد يسعون للانتقام. بعد المطالبة بالحماية، قبل وأثناء وبعد المحاكمة، تقدّمت بعض النساء على الرغم من المخاطر<sup>(31)</sup>.

عندما تتطوع النساء -كنّ 21 في المئة من الشهود في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة- فإنهن يقدمن شهادات انتقادية حول مجموعة من الجرائم. على حد تعبير محقق في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إذ قال: «غالبًا ما سمعت النساء ورأين أشياء لم يسمعها الرجال، ومن ضمن ذلك القتل الجماعي والاغتصاب»<sup>(32)</sup>.

### النساء مرتكبات جرائم

في حين أن النساء غالبًا ما يقعن ضحايا لجرائم الحرب، فقد يكنّ أيضًا من الجناة، وإن كان ذلك على نطاق أقل بكثير من الرجال. في رواندا، ما يقرب من 3000 امرأة (من بين أكثر من 100000 متهم على الصعيد الوطني) تنتظر أو تمت محاكمتهم، كمرتكبات للإبادة الجماعية<sup>(33)</sup>. في حالات كثيرة، شاركت النساء في جرائم أقل، إذ كنّ من المتفرجات أو الشاهدات أو المتواطئات والمشجعات.

### النساء مدافعات عن المجتمع المدني

كما لوحظ أنفًا، نُظمت النساء، من خلال المجتمع المدني، للمشاركة في عمليات العدالة الانتقالية. في حالة عدم وجود آلية عدالة انتقالية، غالبًا ما قامت المدافعات عن حقوق المرأة بتنظيمها، والدعوة إلى إنشائها. قامت النساء الآسيويات ومنظمات حقوق الإنسان، بعد عقد من المناصرة ورفع مستوى الوعي، بتنظيم «محكمة شعبية» دولية -من دون وضع قانوني- ذات آثار رمزية قوية، لمحاكمة القادة العسكريين اليابانيين على أعمال الاغتصاب والتعذيب والعبودية، ضد ما يسمى «نساء المتعة» في الأربعينيات. قضت محكمة جرائم الحرب الدولية الخاصة بالنساء، في كانون الأول/ديسمبر 2001 في لاهاي، بأن الجنرالات

(29) - مرجع سابق، ميلار.

(30) - مرجع سابق، غوبودو-ماديكيزيلا.

(31) - هيومن رايتس ووتش. العواقب: القضايا المستمرة التي تواجه النساء الألبانيات في كوسوفو. واشنطن العاصمة: هيومان رايتس ووتش، 2004. 28 شباط/فبراير 2004

<https://bit.ly/3cll7Fs>

(32) - مرجع سابق، ميرتوس.

(33) - إيتانو، نيكول. "محاكم المجتمع الرواندي بطيئة في تحقيق العدالة". كريستيان ساينس مونيتور، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

اليابانيين مذنبون بارتكاب جرائم ضد الإنسانية<sup>(34)</sup>. وعلى الرغم من أن هذا الحكم غير ملزم، فقد رفع الوعي وأقام سوابق؛ على سبيل المثال، أقرت نقابة المحامين الكندية -علناً ورسمياً- بحكم المحكمة، وحثت الحكومة الكندية على فعل الشيء نفسه<sup>(35)</sup>.

في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كان التقدم الكبير في القانون الدولي نتيجة مباشرة للضغط الناجح الذي مارسته المجموعات النسائية الدولية والمنظمات النسائية البوسنية. وفقاً لدراسة أجريت عام 2004، ادعى كبير المدعين العامين ريتشارد غولدستون أنه "لولا مشاركة النساء في المحكمة في أعوامها الأولى، لربما لم تكن هناك أي لوائح اتهام بجرائم قائمة على النوع الاجتماعي (الجنس)"<sup>(36)</sup>.

في جنوب أفريقيا، وثقت دراسة بعنوان «لجنة الحقيقة والمصالحة والجنس»، أجريت عام 1996، 33 عاماً من قمع وجهات نظر النساء في جميع لجان الحقيقة<sup>(37)</sup>. ويُنظر إلى هذا التقرير على أنه أحد أنجح جهود الضغط التي يبذلها المجتمع المدني للتأثير في عمل لجنة الحقيقة والمصالحة. نتج عنه:

- إدراج العنف الجنساني (القائم على الجنس) والجنس في تعريف الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان؛
- تغييرات في بروتوكول البيان لإبلاغ النساء بأهمية الوقائع المرتبطة التي كانوا أنفسهم الضحايا خلالها؛
- وإضافة جلسات استماع خاصة بالنساء فقط.

في بيرو، دعت المنظمات النسائية إلى التركيز على النساء والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي (الجنس) في لجنة الحقيقة. رعت لجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو برنامجاً «طور وثائق تدريبية واستراتيجيات تواصل، وعمم اقتراحات للمحققين ومبادئ توجيهية للمحاورين، وعقد ورش عمل، وأنتج وثائق تثقيفية للجمهور، وأنشأ فريق عمل معني بالنوع الاجتماعي (الجنس)... وشجعت هذه المبادرات على إدماج المنظور الجنساني في جميع مفاصل اللجنة، في نهج متعدد المراحل يعمم المنظور الجنساني (الجنس) مع معاملته كمجال تركيز محدد»<sup>(38)</sup>.

في رواندا، تنفذ شبكة (ProFemmes / Twese Hamwe)، وهي مجموعة من 40 منظمة غير حكومية

(34)- روجرز، بول. "المحكمة تمنح نساء المتعة السابقات انتصاراً رمزياً." أخبار النساء Women's News، 7 كانون الأول/ ديسمبر 2001. 28 شباط/ فبراير 2004

<https://bit.ly/2QoGgdv>

(35)- نقابة المحامين الكندية. "محكمة جرائم الحرب الدولية للنساء بشأن الاسترقاق الجنسي العسكري في اليابان (محكمة طوكيو)". القرار A-02-03. لندن، أونتاريو: CBA، 2002، 28 شباط/ فبراير 2004

<https://bit.ly/2OLhqnm>

(36)- مرجع سابق، ميرتوس

(37)- لجنة الحقيقة والمصالحة. "جنوب أفريقيا: لجنة الحقيقة والمصالحة والجنس." بيان هيئة الحقيقة والمصالحة. 15 آب/ أغسطس 1996. 28 شباط/ فبراير 2004،

<https://bit.ly/3s3jA0f>

(38)- "لجان الحقيقة والمصالحة والمنظمات غير الحكومية..." ص. 19

نسائية في جميع أنحاء البلاد، مجموعة متنوعة من المشاريع لتعظيم مشاركة المرأة في جاكاكا. وتشمل هذه الدعوة لإدماج منظور جنساني في تنفيذ قانون جاكاكا وجلسات توعية لـ (100,000) من القيادات النسائية وممثلي الحكومة المحلية والأشخاص الموجودين في مراكز الاحتجاز<sup>(39)</sup>.

بالإضافة إلى هذه الجهود، تعمل النساء في المجتمع المدني على ضمان الوصول إلى العدالة داخل بلدانهم أيضًا. في كمبوديا، عملت شبكة مكونة من 62 منظمة نسائية، مع وزارة المرأة، لصياغة قانون للعنف الأسري لا يزال طي النسيان أمام الجمعية الوطنية<sup>(40)</sup>. يكتب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: "... من دون قوانين تحميهم بشكل كاف من العنف المنزلي والاعتصاب وغير ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجنس): لا يمكن للمرأة التماس العدالة أو التعويض..."<sup>(41)</sup>.

### النساء جسور للمجتمعات المحلية

غالبًا ما تلعب النساء دورًا مهمًا في العدالة الانتقالية على المستوى المحلي، كحلقات وصل بين العمليات الرسمية والمجتمعات. في البوسنة والهرسك، كانت المجموعات النسائية المحلية نشطة بشكل خاص في تقديم المشورة والدعم المادي للناجيات من الانتهاكات في زمن الحرب. ولأنهم أقاموا بالفعل علاقات مع الضحايا والناجين، فقد كان أعضاء هذه الجماعات في وضع يمكنهم من العمل كشهود. المحققون... تحدثوا عن المجموعات النسائية البوسنية، باعتبارها «روابط اتصال» مهمة بين لاهاي والشعب البوسني، وفي كثير من الحالات، باعتبارها شريكًا في عملية التحقيق<sup>(42)</sup>.

تعمل النساء في المجتمعات المحليّة على تسهيل المصالحة، على المستوى المحلي. كأفراد، يتم تمثيل النساء بشكل غير متناسب بين المختصين الاجتماعيين والممرضات والمعلمين الذين يساعدون المقاتلين السابقين في العودة إلى الحياة المدنية. من خلال المنظمات النسائية، تقدّم النساء خدمات للجمع بين الأطراف المتصارعة معًا، بشكل غير رسمي، لإعادة بناء المجتمع. في السلفادور، أجرت النساء برامج نفسية اجتماعية للسكان، لأن العمليات الرسمية لم تعالج هذه الحاجة. وفي رواندا، قامت النساء -من خلال مبادرة تقودها امرأة- بتبني الأطفال الذين أمسوا أيتامًا خلال الإبادة الجماعية، بغض النظر عن العرق، كآلية للمصالحة ودفع المجتمع إلى الأمام.

وتجاوزت النساء أيضًا انقسام الصراع السابق، من أجل تعزيز المصالحة بين مجتمعات النساء. في البوسنة والهرسك، على سبيل المثال، شكلت مجموعة من النساء من سرينيكيا منظمة بوسفام (Bosfam) لتقديم الدعم للاجئات والعائدات، وكثير منهن أرامل. قامت تلك النسوة الصربيات والمسلمات بحياكة

(39)- النشرة الإخبارية لمنع الصراعات 6: 1. لندن: المنصة الأوروبية لمنع الصراع، الإنذار الدولي، 2003. 8 أيلول/ سبتمبر 2004

<https://bit.ly/3r2lprA>

(40) - ماكغرو ولورا وكيت فريسون وسامباث تشان. الحكم الرشيد من الألف إلى الياء: أدوار المرأة في كمبوديا ما بعد الصراع. واشنطن العاصمة: النساء يدافعن عن السلام، 2004، 25 آب/ أغسطس 2004.

<https://bit.ly/3f2SsdQ>

(41)- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنساء، ص. 99.

(42)- مرجع سابق، ميرتوس.





سترات للأطفال الصرب المهجرين<sup>(43)</sup>.

---

(43)- ليبمان، بيتر. "البحث عن المصالحة في البوسنة: منظور شعبي." المجلد الثاني لتسوية ما بعد الصراع. تحرير. ماريا أنجلس سيمنز، روزماري فارغاس، وأنا غارسيا روديسيو. برشلونة: منتدى برشلونة 2004، 2004.



## ما هي السياسات الدولية الموجودة؟

يحمي القانون الدولي الإنساني المدنيين، في أوقات الصراع المسلح (انظر الفصل الخاص بحقوق الإنسان). الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني منصوصٌ عليها في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين الصادرين في عام 1977. وهي تنطبق على النساء والرجال على قدم المساواة، ولكنها توفّر للمرأة بعض الحماية الخاصة، بسبب ظروفها الفريدة. على سبيل المثال، تنصّ على بعض شؤون النساء:

- يجب أن يكون هناك غرف نوم وصحية منفصلة عن الرجال، في حالة الاحتجاز؛
- يجب منح حماية خاصة في حالة الحمل أو الرضاعة؛
- وأن يتمتعن بالحماية من الاعتداء، لا سيّما الاغتصاب أو الدعارة القسرية أو أي شكل آخر من أشكال هتك العرض<sup>(44)</sup>.

في حالات ما بعد الصراع، يُعدّ القانون الدولي لحقوق الإنسان أيضًا أداة مهمة، تم تحديد الأساس لها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

في الأعوام الأخيرة، تم تطوير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لتعريف الانتهاكات ضد المرأة على أنها جرائم أكثر خطورة. في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، عُرّف الاغتصاب في المادة 5 من النظام الأساسي على أنه «جريمة ضد الإنسانية». من الناحية العملية، حاکمت المحكمة أيضًا قضايا العنف الجنسي، بموجب مواد أخرى من النظام الأساسي، باعتباره «انتهاكًا جسيمًا» أو «انتهاكًا لأعراف وقوانين الحرب»<sup>(45)</sup>. علاوة على ذلك، قضت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأن العنف الجنسي هو عنصر من عناصر الإبادة الجماعية.

بخصوص العدالة الانتقالية، أصدر المقرر الخاص المعني بالإفلات من العقاب لويس جوانيه، واللجنة الفرعية لحماية الأقليات التابعة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مبادئ جوانيه (Joinet Principles) في عام 1997. وحُدّدت حقوق الضحايا على ضوء انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، ومن ضمنها: الحق في معرفة الحقيقة؛ الحق في العدالة؛ والحق في التعويض<sup>(46)</sup>.

شكّلت مقاضاة الاغتصاب والجرائم الجنسية الأخرى، كجرائم حرب، بموجب المحاكم في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، سابقةً قانونية بدمجها مع مبادئ جوانيه، حيث إنها تحمي حق المرأة في الوصول

(44)- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "النساء والحرب: القانون الإنساني الدولي". بيان حقائق. جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2001. 28 شباط/ فبراير 2004.

<https://bit.ly/38UFJ9x>

(45)- مرجع سابق، ميرتوس.

(46)- لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. "إدارة العدل وحقوق الإنسان للمعتقلين"، 28 شباط/ فبراير 2004.

<https://bit.ly/2Nv0Lnu>

إلى العدالة والتعويضات عن الجرائم الجنسية. ويشدد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 على مسؤولية جميع الدول في وضع حد للإفلات من العقاب، وفي محاكمة المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ومنها تلك المتعلقة بالعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وفي هذا الصدد، يشدد على ضرورة استبعاد هذه الجرائم، حيثما أمكن، من أحكام العفو ...»<sup>(47)</sup>.

في الآونة الأخيرة، بإدخال نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ في تموز/ يوليو 2002، بات العنف الجنسي يعد "جريمة حرب"<sup>(48)</sup>؛ فهو يقرباً من «الاغتصاب هو عمل من أعمال التعذيب والإبادة الجماعية وجريمة الحرب، جريمة ضد الإنسانية»<sup>(49)</sup>. كما يعلن أن العبودية الجنسية والإكراه على الدعارة والحمل القسري والتعقيم القسري، وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي، هي انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف وجرائم حرب، عند ارتكابها في الصراعات الدولية أو الداخلية.

أخيراً، بالإشارة إلى هذه المعايير الأخيرة، يلاحظ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: «في محاولة لوضع معايير وطنية جديدة لحماية، يمكن للنساء أن يلجأن إلى الاتفاقيات الدولية والقوانين العرفية، والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمطالبة باستخدام هذه السوابق أثناء المحاكمات الوطنية»<sup>(50)</sup>.

(47)- الأمم المتحدة. القرار 1325. نيويورك: مجلس الأمن، 2000. الفقرة 11.

(48)- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "النهوض بالمرأة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة". البيان الرسمي. نيويورك: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1999. 28 شباط/ فبراير 2004.

<https://bit.ly/3r1rtSn>

(49)- لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. "تكامل حقوق الإنسان للمرأة ومنظور الجندرة". المشاورات بين وزارة الخارجية والتجارة الدولية والمنظمات غير الحكومية الكندية لحقوق الإنسان، أوتاوا، 26-28 شباط/ فبراير 2001، 28 شباط/ فبراير 2004.

<https://bit.ly/3cHMD2U>.

(50)- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنساء، 99.



## اتخاذ إجراء استراتيجي: ما الذي يمكن أن تفعله صانعات السلام؟

1. الدعوة لمشاركة المرأة في آليات العدالة الانتقالية، على المستويات الدولية والوطنية والمحلية.
2. التواصل مع المنظمات الدولية للعدالة بين الجنسين، من أجل الموارد والأدوات والنماذج والدروس المستفادة والمعلومات حول القانون الدولي.
3. ضمان مشاركة المرأة مشاركة مباشرة في تصميم وإنشاء آليات العدالة الانتقالية، بحيث يتم تمثيل المرأة في هياكلها، من منظور النوع الاجتماعي، كي تظهر اهتمامات المرأة في ولاياتها، مع المجموعات النسائية الأخرى، ويكون ذلك عبر وضع إستراتيجيات لتحديد أفضل طريقة لتلبية احتياجات المرأة في آليات العدالة الانتقالية، سواء من خلال المكونات الخاصة بالنساء (مثل جلسة استماع خاصة) أو دمجها في جميع أنحاء البرنامج؛ وتوفير المواد وورش العمل للقضاة والمدعين العامين والمدافعين والمفوضين وغيرهم من القادة، لزيادة الوعي بقضايا المرأة واهتماماتها في ما يتعلق بالعدالة الانتقالية والدروس المستفادة في القضايا والنماذج الأخرى؛ والتواصل مع وسائل الإعلام لنشر المعلومات.
4. إعلام الجمهور بأهمية العدالة الانتقالية للمجتمع وبالدور الحاسم للمرأة في هذه العمليات. ويكون ذلك عبر إجراء فعاليات لزيادة الوعي، والدعوة لعقد جلسات استماع مفتوحة، لإعلام الجمهور ولضمان قدرته على المشاركة في عملية العدالة الانتقالية، ولضمان ملاءمة التوقعات المتعلقة بنتائجها؛ وتشجيع الحوار والنقاش العام حول القضايا الجوهرية للعدالة الانتقالية، ومن ضمنها العفو والتعويضات.
5. استمرار المشاركة في آليات العدالة الانتقالية حتى بعد إنهاء العملية الرسمية، وذلك عبر جمع ونشر المعلومات؛ تقديم الشهادة، وتضمين الخبرات المباشرة وكذلك تجارب الأصدقاء وأفراد الأسرة؛ تطوير دعم الضحايا وتدابير التمكين.
6. الاستمرار في المشاركة في آليات العدالة الانتقالية حتى بعد انتهاء العملية الرسمية، عبر تقييم تأثيرها؛ وتحويل التركيز إلى الإصلاح المؤسسي لأجهزة الحكومة الانتقالية، وتتبع تنفيذ الوعود والتوصيات والتقدم؛ والدعوة إلى اعتماد الاتفاقيات الدولية والقوانين العرفية بخصوص الملاحقة القضائية لقضايا لعنف الجنسي كسوابق، لاستخدامها في المحاكمات الوطنية.
7. التفكير في كيفية تكملة آليات العدالة الانتقالية الرسمية قصيرة الأجل، بأشكال أخرى طويلة الأجل من المصالحة وإعادة التأهيل (مثل الإرشاد النفسي الاجتماعي، وتضميد الجراح المجتمعية، وما إلى ذلك).

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية ثقافية تُعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصًا الواقع السوري، وتهتمّ بالتنمية الاجتماعية والثقافية، والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، واستنهاض وتمكين الطاقات البشرية السورية، ونشر الوعي الديمقراطي، وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان.

أبحاث سياسية



أبحاث اجتماعية



أبحاث اقتصادية



ترجمات



أبحاث قانونية



[www.harmoon.org](http://www.harmoon.org)

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arařtırmalar Merkezi

Doha, Qatar Tel. (+974) 44 885 996 PO.Box 22663

Istanbul, Turkey Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box 34055

Tel. +90 (212) 524 04 05